البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
كانون الثاني 2012

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	29
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	39

الخلاصة التنفيذية

- **تظهر أحدث المؤشرات المتاحة عن عام 2011، تبايناً في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجّلت فيه الصادرات الوطنية ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة نمواً ملموساً، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً واضحاً كبند مقبوضات السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. هذا وقد أظهرت تقديرات دائرة الإحصاءات العامة تحسن معدل النمو الحقيقي خلال الربع الثالث من عام 2011 ليصل إلى 2.6٪، وليرتفع بذلك معدل النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 إلى 2.4٪.**
- **الإنتاج والأسعار والتشغيل**، سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.6٪ خلال الربع الثالث من عام 2011 مقابل 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010، وعليه فإن معدل النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بلغ 2.4٪ بأسعار السوق مقابل 2.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2011 كاملاً بنسبة 4.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 5.0٪ خلال عام 2010. أما معدل البطالة فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 12.1٪ من إجمالي قوة العمل خلال الربع الرابع من عام 2011 مقابل 11.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.
- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**
  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2011 بمقدار 1,730.5 مليون دولار (14.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 10,510.7 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية من عام 2011 بمقدار 1,812.2 مليون دينار (8.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 24,118.9 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2011 بمقدار 1,399.8 مليون دينار (9.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,851.2 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2011 بمقدار 1,873.1 مليون دينار (8.3٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 24,377.9 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2011 بمقدار 378.5 نقطة (15.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 1,995.1 نقطة.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 عجزاً مالياً بلغ 738.9 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 801.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 1,698.0 مليون دينار ليبلغ 8,550.0 مليون دينار (41.9٪ من GDP)، فيما انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 94.1 مليون دينار ليصل إلى 4,516.7 مليون دينار (22.1٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 64.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في نهاية تشرين ثاني 2011.

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 بنسبة 14.5٪ لتبلغ 5,144.5 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 17.6٪ لتبلغ 11,807.2 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 20.2٪ ليبلغ 6,662.8 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى انخفاض مقبوضات ومدفوعات بند السفر بنسبة 16.4٪ و 1.8٪، على التوالي. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إنخفاضاً نسبته 5.2٪ خلال عام 2011. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,323.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 666.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 802.4 مليون دينار مقارنة مع 975.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثالث من عام 2011 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,545.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل للخارج بلغ 12,461.4 مليون دينار في نهاية شهر كانون أول من عام 2010.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2011 بمقدار 1,730.5 مليون دولار (14.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 10,510.7 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال عام 2011 بمقدار 1,812.2 مليون دينار (8.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 24,118.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال عام 2011 بمقدار 1,399.8 مليون دينار (9.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,851.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال عام 2011 بمقدار 1,873.1 مليون دينار (8.3٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 24,377.9 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة خلال عام 2011، باستثناء أسعار الفائدة على الودائع لأجل والتي ارتفعت بمقدار 6 نقاط أساس بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2010.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2011 بمقدار 378.5 نقطة (15.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 1,995.1 نقطة، ونتيجة لذلك انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام 2011 بحوالي 2.6 مليار دينار (11.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتصل إلى 19.3 مليار دينار.

أهم المؤشـــرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام			الرصيد في نهاية كانون أول	
2010			2010	2011
US$ 12,241.2	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي		US$ 12,241.2	US$ 10,510.7
12.5٪			12.5٪	-14.1٪
22,306.7	السيولة المحلية		22,306.7	24,118.9
11.5٪			11.5٪	8.1٪
14,451.4	التسهيلات الائتمانية		14,451.4	15,851.2
8.5٪			8.5٪	9.7٪
12,979.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)		12,979.1	14,284.1
7.8٪			7.8٪	10.1٪
22,504.8	إجمالي ودائع العملاء		22,504.8	24,377.9
10.9٪			10.9٪	8.3٪
17,617.2	دينار		17,617.2	19,119.1
11.0٪			11.0٪	8.5٪
4,887.6	أجنبي		4,887.6	5,258.8
10.2٪			10.2٪	7.6٪
18,343.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)		18,343.9	19,905.8
12.8٪			12.8٪	8.5٪
15,214.4	دينار		15,214.4	16,507.6
12.7٪			12.7٪	8.5٪
3,129.5	أجنبي		3,129.5	3,398.2
13.5٪			13.5٪	8.6٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

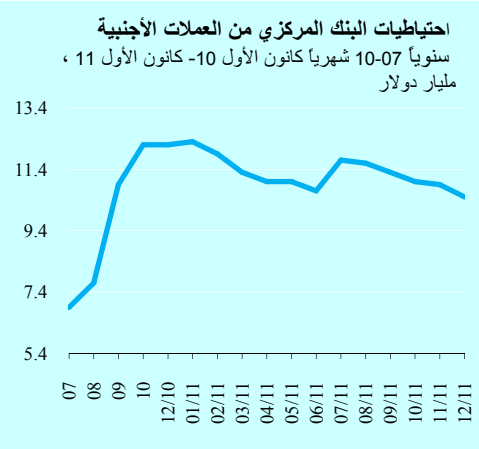

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في شهر كانون الأول 2011 بمقدار 385.5 مليون دولار (3.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق لتبلغ 10,510.7 مليون دولار. أما خلال عام 2011، فقد انخفضت الاحتياطيات بمقدار 1,730.5 مليون دولار (14.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (6.5) شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر كانون أول من عام 2011 بمقدار 75.9 مليون دينار (0.3٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 24,118.9 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 393.2 مليون دينار (1.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2011، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,812.2 مليون دينار (8.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,293.4 مليون دينار (11.5٪) خلال عام 2010.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال عام 2011 مع نهاية عام 2010 يلاحظ الآتي:**
  - **مكونــات السيــولــة: –**

– ارتفعت الودائع في نهاية عام 2011 بمقدار 1,636.6 مليون دينار (8.4٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 لتصل إلى 21,099.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,129.2 مليون دينار (12.3٪) خلال عام 2010.

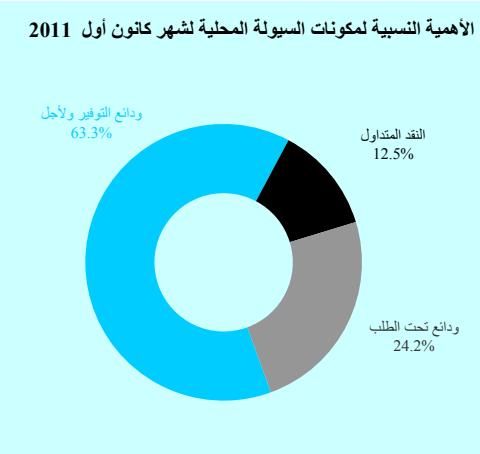

- ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2011 بمقدار 175.6 مليون دينار (6.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 3,019.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 164.2 مليون دينار (6.1٪) خلال عام 2010.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:**

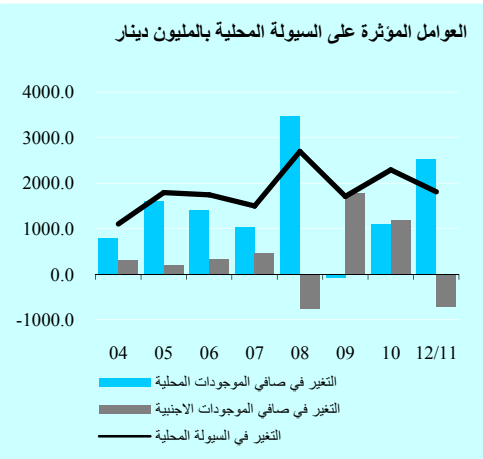

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2011 بمقدار 2,533.8 مليون دينار (20.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقابل ارتفاع قدره 1,096.3 مليون دينار (9.8٪) خلال عام 2010. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 1,006.6 مليون دينار (14.7٪)، وكذلك ارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,527.2 مليون دينار (8.0٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2011 بمقدار 721.6 مليون دينار (7.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,197.1 مليون دينار (13.5٪) خلال عام 2010. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 729.8 مليون دينار وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 8.2 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

تغير الرصيد كما هو في نهاية كانون أول			عام
2011	2010		2010
-721.6	**1,197.1**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**1,197.1**
-729.8	718.3	البنك المركزي	718.3
8.2	478.8	البنوك المرخصة	478.8
2,533.8	**1,096.3**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**1,096.3**
1,006.6	-574.7	البنك المركزي، منها:	-574.7
39.3	-275.1	الديون على القطاع العام (صافي)	-275.1
966.7	-299.6	أخرى (صافي*)	-299.6
1,527.2	1,671.0	البنوك المرخصة	1,671.0
1,744.9	597.9	الديون على القطاع العام (صافي)	597.9
1,311.5	919.3	الديون على القطاع الخاص	919.3
-1,529.2	153.8	أخرى (صافي)	153.8
1,812.2	**2,293.4**	**السيولة المحلية (M2)**	**2,293.4**
175.6	**164.1**	**النقد المتداول**	**164.1**
1,636.6	**2,129.3**	**الودائع، منها:**	**2,129.3**
294.3	342.3	بالعملات الأجنبية	342.3

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2011/6/1 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- **سعر إعادة الخصم:** 4.50٪.
- **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.25٪.
- **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.25٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2010		كانون أول 2010	2011
4.25	إعادة الخصم	4.25	4.50
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00	4.25
2.00	نافذة الإيداع	2.00	2.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر فائدة شهادات الإيداع: بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفــائــدة علــى الــودائـــــع:**

– **الودائع لأجل:** حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول من عام 2011 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.46٪، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد ارتفع بمقدار 6 نقاط أساس.

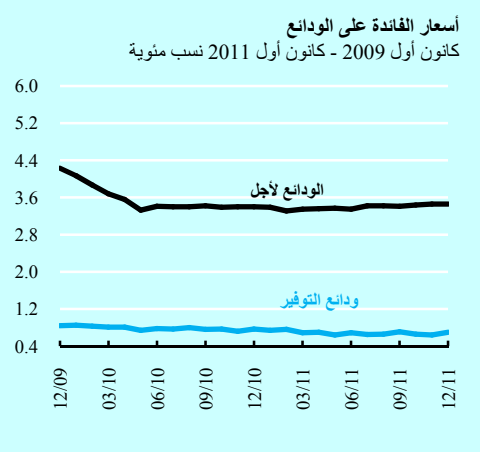

– **ودائع التوفير**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون أول 2011 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.70٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد انخفض بمقدار 7 نقاط أساس.

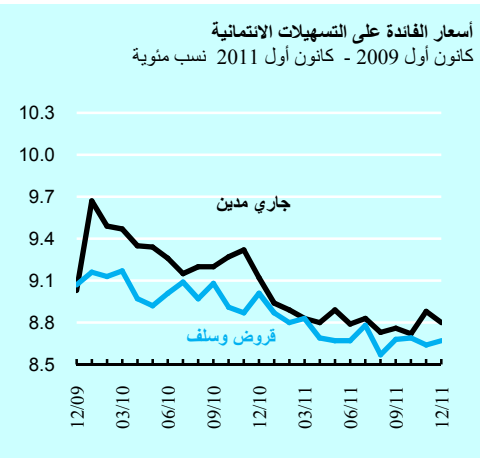

– **ودائع تحت الطلب**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون أول 2011 بمقدار نقطتي أساس بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.43٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد انخفض بمقدار نقطة أساس واحدة.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

– **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون أول 2011 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.80٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفض بمقدار 32 نقطة أساس.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر كانون أول 2011 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.34٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفض بمقدار 7 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2010		كانون أول 2010	كانون أول 2011	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.44	تحت الطلب	0.44	0.43	-1
0.77	توفير	0.77	0.70	-7
3.40	لأجل	3.40	3.46	6
	التسهيلات الائتمانية			
9.41	كمبيالات واسناد مخصومة	9.41	9.34	-7
9.01	قروض وسلف	9.01	8.67	-34
9.12	جاري مدين	9.12	8.80	-32
8.20	الإقراض لأفضل العملاء	8.20	8.22	2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون أول 2011 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.67٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفض بمقدار 34 نقطة أساس.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر كانون أول 2011 ما نسبته 8.22٪، مرتفعاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون أول من عام 2011 ما مقداره 15,851.2 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 152.8 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 80.6 مليون دينار (0.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال عام 2011، فقد بلغ الارتفاع في إجمالي التسهيلات الائتمانية ما مقداره 1,399.8 مليون دينار (9.7٪)، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,134.2 مليون دينار (8.5٪) خلال عام 2010.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عام 2011، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع "الصناعة" بمقدار 368.2 مليون دينار (19.1٪)، والتسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 317.8 مليون دينار (10.3٪)، تلا ذلك الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاعي الإنشاءات والتجارة العامة وبمقدار 295.9 مليون دينار (9.3٪) و185.0 مليون دينار (5.1٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) وبمقدار 1,305.0 مليون دينار (10.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. كذلك ارتفع رصيد كل من التسهيلات المقدمة للقطاع العام والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 140.4 مليون دينار (31.4٪) و0.6 مليون دينار (13.6٪) على التوالي. في حين انخفضت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 46.1 مليون دينار (4.5٪).

الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون أول من عام 2011 ما مقداره 24,377.9 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 95.8 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 443.9 مليون دينار (2.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال عام 2011، فقد ارتفع رصيد إجمالي الودائع بمقدار 1,873.1 مليون دينار (8.3٪) وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,206.4 مليون دينار (10.9٪) خلال عام 2010.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام 2011 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,561.9 مليون دينار (8.5٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 253.4 مليون دينار (10.5٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 74.3 مليون دينار (36.7٪)، بينما انخفضت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 16.5 مليون دينار (1.1٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2011، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع كل من الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية بمقدار 1,501.9 مليون دينار (8.5٪) و371.2 مليون دينار (7.6٪) على التوالي، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2010.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال عام 2011 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون أول 2011 بمقدار 42.0 مليون دينار (30.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 181.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 70.1 مليون دينار (24.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2011، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,850.3 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 3,839.7 مليون دينار (57.4٪) عن حجمه المسجّل خلال عام 2010.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول 2011 بواقع 36.3 مليون سهم (22.5٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 197.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 167.1 مليون سهم (51.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2011، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 4,072.3 مليون سهم بالمقارنة مع 6,988.9 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2010.

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون أول 2011 ارتفاعاً قدره 30.9 نقطة (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2010		كانون أول 2010	2011
2,373.6	الرقم القياسي العام	**2,373.6**	**1,995.1**
2,911.7	القطاع المالي	2,911.7	2,443.9
2,576.6	قطاع الصناعة	2,576.6	2,149.9
1,897.2	قطاع الخدمات	1,897.2	1,693.7

المصدر: بورصة عمان.

إلى 1,995.1 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 19.0 نقطة (0.8٪) خلال الشهر المماثل من عام 2010. أما خلال عام 2011، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 378.5 نقطة (15.9٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2010، مقابل انخفاض قدره 159.9 نقطة (6.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من القطاع المالي بمقدار 467.8 نقطة (16.1٪) وقطاع الصناعة بمقدار 426.7 نقطة (16.6٪) وقطاع الخدمات بمقدار 203.5 نقطة (10.7٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- **القيمــة السوقيــة للأسهــم:**

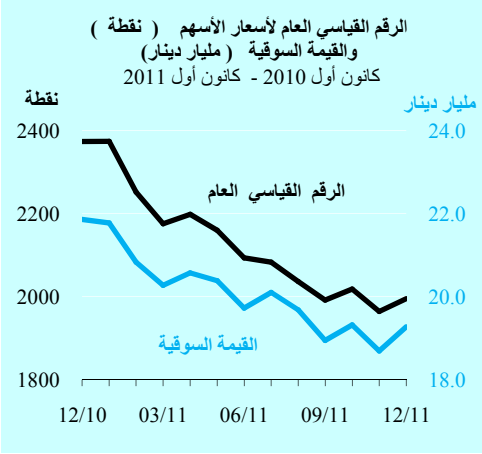

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون أول 2011 ما مقداره 19.3 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 0.6 مليار دينار (3.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 0.7 مليار دينار (3.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال عام 2011، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 2.6 مليار دينار (11.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010، مقارنة مع انخفاض بلغ 0.6 مليار دينار (2.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون أول 2011 تدفقاً سالباً بلغ 4.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 1.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون أول 2011 ما قيمته 31.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 36.2 مليون دينار. أما خلال عام 2011، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 78.6 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 14.6 مليون دينار خلال عام 2010.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		كانون أول	
2010		2010	2011
6,690.0	حجم التداول	354.2	181.1
26.8	معدل التداول اليومي	17.7	9.5
21,858.2	القيمة السوقية	21,858.2	19,272.8
6,988.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	489.0	197.3
(14.6)	صافي استثمار غير الأردنيين	1.2	(4.8)
1,036.6	شراء	61.7	31.4
1,051.2	بيع	60.5	36.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصــة

- سجل (GDP) خلال الربع الثالث من عام 2011 نمواً حقيقياً نسبته 2.6٪ بأسعار السوق مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات والذي شهد تراجعاً نسبته 0.8٪ فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 3.3٪ بالمقارنة مع 3.4٪ خلال الربع ذاته من عام 2010.

- أما خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي 2.4٪ بأسعار السوق و 3.2٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0٪ بأسعار السوق و3.1٪ بأسعار الأساس خلال نفس الفترة من عام 2010.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال عام 2011 كاملاً بنسبة 4.4٪ مقابل ارتفاع نسبته 5.0٪ خلال عام 2010.

- تراجع بشكل طفيف معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) إلى حوالي 38.9٪ خلال الربع الرابع من عام 2011 مقابل 39.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، بينما ارتفع معدل البطالة من إجمالي قوة العمل إلى 12.1٪ خلال الربع الرابع من عام 2011 مقابل 11.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

تطورات GDP خلال الأرباع الثلاثة الأولى 2011

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حقق الاقتصاد الوطني خلال الربع الثالث من عام 2011 نتائج ايجابية حيث سجل GDP **نمواً حقيقياً نسبته 2.6٪ مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010. أما خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 فقد بلغ معدل النمو الحقيقي ما نسبته 2.4٪ بالمقارنة مع 2.0٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2010.**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق 2009- 2011

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	5.1	5.2	7.7	3.9	**5.5**
GDP بالأسعار الجارية	7.2	7.7	9.0	9.6	**8.5**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6		
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

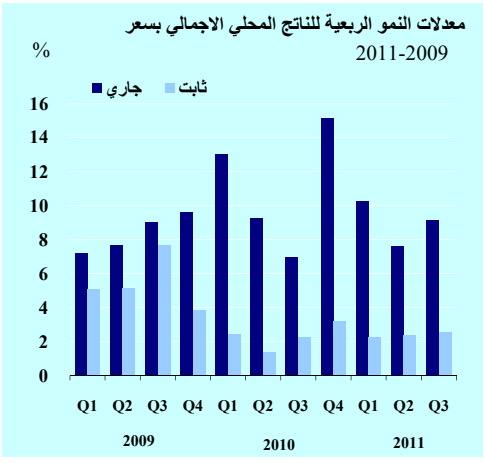

وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 1.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 3.2٪**

مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية فقد سجل نمواً نسبته 9.0٪ بالمقارنة مع نمو أعلى بلغ 9.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010. **وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بنسبة 6.4٪**، مقابل ارتفاع أكبر نسبته 7.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

وبشكل أكثر تفصيلاً، **شهد قطاع "الصناعات الاستخراجية"** نمواً حقيقياً ملحوظاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بلغ 21.5٪ مقابل نمو نسبته 8.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، كما سجل قطاع **"الصناعات التحويلية"** نمواً نسبته 4.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.6٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي، هذا فيما شهد قطاعا **"التجارة والمطاعم والفنادق"** و**"الكهرباء والمياه"** تحسناً في أدائهما، حيث سجلا نمواً نسبته 3.9٪ و 1.4٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.3٪ و 4.2٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010. وفي المقابل، **شهدت قطاعات "خدمات المال والتأمين والعقارات" و"الزراعة" و"النقل والاتصالات" تباطؤاً في أدائها** خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 حيث سجلت نمواً نسبته 3.7٪ و 4.7٪ و 3.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.1٪ و 8.2٪ و 5.1٪ على الترتيب

خلال نفس الفترة من عام 2010. أما **قطاع "الإنشاءات"، فقد شهد تراجعاً** بواقع 6.6٪ مقابل تراجع أقل نسبته 2.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010.

وعلى صعيد مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي بأسعار الأساس الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011، فقد بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP ما مقداره 1.0 نقطة مئوية و 2.2 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 0.5 نقطة مئوية و 2.6 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2010.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت آخر المؤشرات الاقتصادية القطاعية تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه المساحات المرخصة للبناء، والرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء نمواً متسارعاً، شهد عدد آخر من المؤشرات تباطؤاً ملحوظاً أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية وكميات البضائع الصادرة والواردة عبر ميناء العقبة، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية. في المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى من أبرزها عدد المغادرين، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية. وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية:

نسب مئوية*

عام 2010 كاملاً	البنـــد	الفترة المتاحة		
		2010		2011
	قطاع الصناعة			
-3.1	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**-3.0**	**كانون ثاني– تشرين ثاني**	**-0.5**
39.7	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الأستخراجية**	**37.3**	**كانون ثاني– تشرين ثاني**	**17.8**
	إنتاج الفوسفات	26.4	العام كاملاً	15.3
	إنتاج البوتاس	72.2	العام كاملاً	16.8
-5.6	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-5.2**	**كانون ثاني– تشرين ثاني**	**-2.3**
	إنتاج المنتجات البترولية	-5.3	العام كاملاً	-5.7
	إنتاج الأحماض الكيماوية	9.9	العام كاملاً	-10.4
	إنتاج الأسمدة	5.4	العام كاملاً	-4.9
-5.0	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**-4.7**	**كانون ثاني– تشرين ثاني**	**2.0**
	قطاع الإنشاءات			
-3.8	إنتاج الاسمنت	0.1	كانون ثاني – آذار	-15.1
-3.0	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-7.0	كانون ثاني – آذار	-6.6
7.8	المساحات المرخصة للبناء	5.1	كانون ثاني– تشرين ثاني	25.2
	قطاع النقــل			
13.6	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	14.8	كانون ثاني– تشرين أول	5.8
18.7	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	17.5	كانون ثاني– تشرين ثاني	13.7
30.3	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	33.9	كانون ثاني– تشرين أول	-2.9
	عدد المغادرين	19.9	العام كاملاً	-21.5

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية :
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ الأسعـــار

شهد المستوى العام للأسعار خلال عام 2011 ارتفاعاً ولكن بوتيرة متباطئة عن عام 2010، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، 4.4٪، بالمقارنة مع 5.0٪ خلال عام 2010. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال عام 2011 بالإرتفاع العالمي لأسعار السلع الأساسية وخصوصاً النفط.

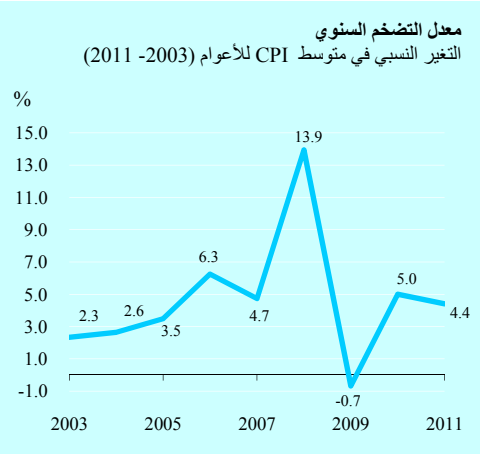

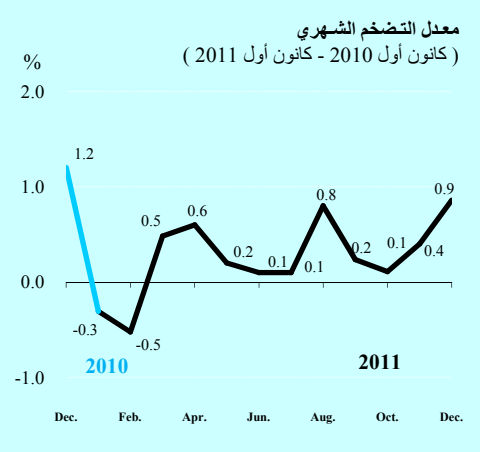

أما خلال كانون الأول من عام 2011، فقد ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة بلغت 0.9٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه، وقد جاء هذا التطور الشهري محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "اللحوم والدواجن" و"الخضروات" إلى جانب بند "الإيجارات".

وفيما يتعلق بتطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز المستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI 36.7٪)، وفي المتوسط **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال عام 2011 بنسبة 4.1٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.0٪ خلال عام 2010. **وبذلك تسهم هذه المجموعة بمقدار 1.5 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال عام 2011.** ويعزى نمو أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند اللحوم والدواجن (بنسبة 7.6٪)، وكذلك السكر ومنتجاته (بنسبة 8.2٪) و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (بنسبة 4.9٪) والفواكه (بنسبة 2.3٪) من جهة، وتراجع أسعار "الحبوب ومنتجاتها" (بنسبة 2.5٪) والخضروات (بنسبة 4.8٪) من جهة أخرى.

- **مجموعة الملابس والأحذية** (5.0٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 6.2٪ خلال عام 2011** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.9٪ خلال عام 2010، **لتسهم بذلك بنحو 0.3 نقطة مئوية من معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار الملابس والأحذية اللذان سجلا تضخماً نسبته 6.2٪ و 6.1٪ خلال عام 2011 بالمقارنة مع 1.7٪ و 2.5٪ على التوالي خلال عام 2010.

- **مجموعة المساكن** (26.8٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال عام 2011 بنسبة 3.8٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.1٪ خلال عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 4.8٪ وبند "الوقود والإنارة" بنسبة 2.8٪، كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 0.9٪ لبند "ترميم المساكن والنفايات والماء" و 4.5٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (31.6٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال عام 2011 بنسبة بلغت 5.1٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 6.3٪ خلال عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار معظم بنودها وخصوصاً بند "العناية الشخصية" (9.5٪)، و"النقل" (6.8٪)، و"التعليم" (5.0٪)، في حين انخفضت أسعار بند "الاتصالات" (بنسبة 1.9٪).

التشغيل

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.9٪ (62.4٪ للذكور و 14.9٪ للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2011 مقارنة مع 39.0٪ (63.2٪ للذكور و 14.3٪ للإناث) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- فيما بلغت نسبة المشتغلين خلال الربع الرابع من عام 2011 من مجموع (السكان 15 سنة فأكثر) 34.2٪. وقد شكّل المشتغلون في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي ما نسبته 24.9٪ من مجموع المشتغلين، فيما شكّل المشتغلون في قطاع تجارة الجملة والتجزئة 14.4٪، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات التعليم والصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى.

- بلغ معدل البطالة (نسبة المتعطلون من قوة العمل) خلال الربع الرابع من عام 2011 ما نسبته 12.1٪ (10.7٪ للذكور و 18.3٪ للإناث) مقابل 11.8٪ (10.0٪ للذكور و 20.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2010. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.5٪ مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 738.9 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من العام الحالي مقارنة بعجز مالي بلغ 801.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (1,101.3 مليون دينار)، فإن الموازنة العامة تكون قد حققت عجزاً مالياً مقداره 1,840.2 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,090.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 1,581.0 مليون دينار ليبلغ 9,561.0 مليون دينار (46.9٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 1,698.0 مليون دينار ليبلغ 8,550.0 مليون دينار (41.9٪ من GDP).
- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 94.1 مليون دينار ليبلغ 4,516.7 مليون دينار (22.1٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) خلال شهر تشرين ثاني 2011 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 71.4 مليون دينار أو ما نسبته 19.1٪ لتصل إلى 302.6 مليون دينار. بينما شهدت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بمقدار 844.6 مليون دينار أو ما نسبته 20.3٪ لتصل إلى 4,996.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع المساعدات الخارجية، بشكل أساس، بمقدار 812.7 مليون دينار والإيرادات المحلية بمقدار 31.9 مليون دينار.

أبرز تطورات الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل
	2010	2011	النمو (٪)	2010	2011	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**374.0**	**302.6**	**-19.1**	**4,151.8**	**4,996.4**	**20.3**
الإيرادات المحلية، منها:	374.0	255.1	-31.8	3,863.2	3,895.1	0.8
الإيرادات الضريبية، منها:	210.2	190.9	-9.2	2,716.4	2,831.0	4.2
ضريبة المبيعات	164.1	142.1	-13.2	1,792.5	1,873.6	4.5
الإيرادات الأخرى، منها:	160.6	62.6	-61.0	1,128.2	1,045.2	-7.4
رسوم تسجيل الأراضي	8.2	10.3	25.6	117.8	133.0	12.9
المساعدات الخارجية	0.0	47.5		288.6	1,101.3	281.3
إجمالي الإنفاق	**473.9**	**589.0**	**24.3**	**4,953.6**	**5,735.3**	**15.8**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-99.9**	**-286.4**		**-801.8**	**-738.9**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 31.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لـتصل إلى 3,895.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع حصيلة كلٍ من الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 114.6 مليون دينار و 0.3 مليون دينار على التوالي، وانخفاض حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 83.0 مليون دينار.

➢ الإيرادات الضريبية

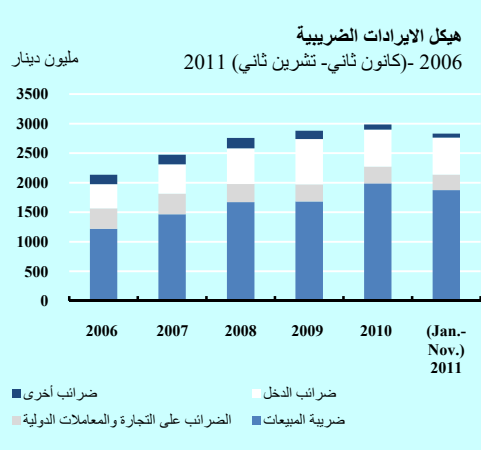

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 114.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 2,831.0 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 72.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 81.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتبلغ 1,873.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة حصيلة كل من ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 81.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 9.5 مليون دينار، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 5.3 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 14.8 مليون دينار.
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 40.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ لتصل إلى 627.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 47.0 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 6.4 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 78.9٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 494.6 مليون دينار (منها 226.0 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 5.1 مليون دينار أو ما نسبته 2.0٪ لتبلغ 263.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 13.6 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 83.0 مليون دينار أو ما نسبته 7.4٪ لتصل إلى 1,045.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لانخفاض حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 62.3 مليون دينار لتبلغ 265.0 مليون دينار. وكذلك انخفضت حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 29.8 مليون دينار لتبلغ 229.7 مليون دينار (منها 201.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وفي المقابل ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 9.1 مليون دينار لتبلغ 550.5 مليون دينار.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 0.3 مليون دينار لتبلغ 18.9 مليون دينار.

- **المساعدات الخارجية**

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بمقدار 812.7 مليون دينار لتبلغ 1,101.3 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر تشرين ثاني 2011 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 115.1 مليون دينار أو ما نسبته 24.3٪ لتصل إلى 589.0 مليون دينار. وكذلك شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 781.7 مليون دينار أو ما نسبته 15.8٪ لتبلغ 5,735.3 مليون دينار. **وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 18.9٪ من جهة، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 2.2٪، من جهة أخرى.**

النفقات الجارية

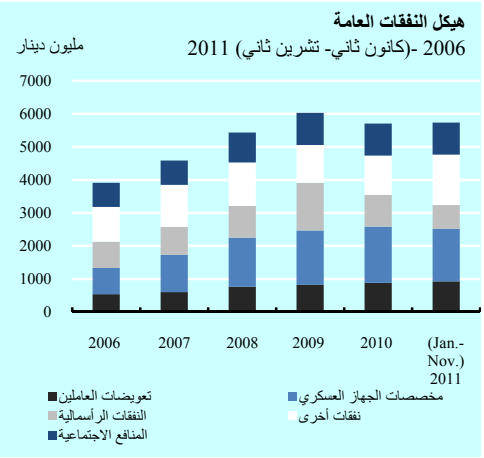

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بمقدار 798.1 مليون دينار أو ما نسبته 18.9٪ لتصل إلى 5,019.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 116.0 مليون دينار لتبلغ 927.9 مليون دينار، كما سجل بند دعم السلع ارتفاعاً ملحوظاً وبمقدار 486.9 مليون دينار نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي وتثبيت أسعار بعض المشتقات النفطية (السولار،

البنزين، الكاز) ليسجل هذا البند ما مقداره 641.7 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع 154.8 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2010. أما بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي فقد ارتفع بمقدار 19.7 مليون دينار ليصل إلى 374.7 مليون دينار، وكذلك ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 127.2 مليون دينار ليصل إلى 970.9 مليون دينار، كما ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 24.6 مليون دينار لتبلغ 1,594.7 مليون دينار. وفي المقابل، شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 17.5 مليون دينار ليبلغ 230.6 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 انخفاضاً بمقدار 16.4 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 715.5 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 738.9 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 801.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2011 عجزاً أولياً،** وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 364.2 مليون دينار مقابل عجز أولي بلغ مقداره 446.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

الدين العام

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 1,581.0 مليون دينار ليبلغ 9,561.0 مليون دينار (46.9٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 937.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 644.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,056.0 مليون دينار ليصل إلى 7,466.0 مليون دينار في نهاية تشرين ثاني 2011، من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 832.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

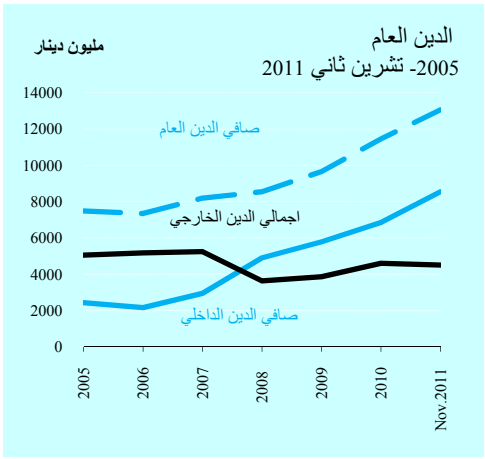

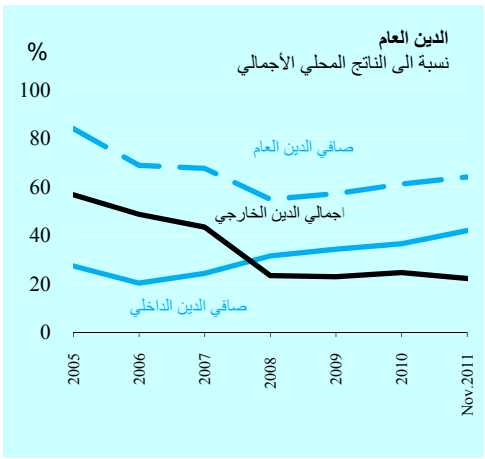

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية تشرين ثاني 2011 ارتفاعاً** مقداره 1,698.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 8,550.0 مليون دينار (41.9٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 1,581.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2010 بمقدار 118.0 مليون دينار.

- **انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية تشرين ثاني 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 94.1 مليون دينار ليبلغ 4,516.7 مليون دينار (22.1٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 38.5٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.7٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 22.2٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 19.2٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية تشرين ثاني 2011 بمقدار 1,603.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليصل إلى 13,066.7 مليون دينار (64.0٪ من GDP) مقابل 11,462.8 مليون دينار (61.1٪ من GDP) في نهاية عام 2010. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً مقداره 2.9 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2010.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** خلال الشهور الإحدى عشرة الأولى من عام 2011 ما مقداره 438.9 مليون دينار (منها 106.6 مليون دينار فوائد) مقابل 392.4 مليون دينار (منها 89.0 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية

♦ تم خلال شهر أيلول 2011 تعديل أسعار عدد من المشتقات النفطية، مع استمرار تثبيت أسعار المشتقات النفطية الأخرى، والمشار إليها في الجدول أدناه:-

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2011		التغير ٪
		آب	أيلول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	620	620	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	795	795	0.0
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	**دينار/طن**	**517.4**	**501.2**	**-3.1**
زيت الوقود للبواخر	**دينار/طن**	**517.4**	**511.2**	**-1.2**
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	**فلس/لتر**	**640.0**	**614**	**-4.1**
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	**فلس/لتر**	**645.0**	**619**	**-4.0**
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	**فلس/لتر**	**660.0**	**634**	**-3.9**
الإسفلت	**دينار/طن**	**553.9**	**536.7**	**-3.1**

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

♦ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 620 ألف دينار كويتي (أي ما يعادل 1.5 مليون دينار أردني) وذلك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لتطوير استغلال الصخر الزيتي في منطقة وادي أبو حمام (كانون أول 2011).

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدمة من الحكومة الاسبانية بقيمة 12 مليون يورو لتمويل مشروع إدارة مياه قطاع الشمال (كانون أول 2011).
- التوقيع على اتفاقيتي منح مقدمة من حكومة الصين الشعبية، وذلك على النحو التالي:

– الاتفاقية الأولى، اتفاقية تعاون اقتصادي وفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الصين الشعبية تقدم بموجبها الحكومة الصينية للأردن منحة بقيمة 50.0 مليون يوان صيني (أي ما يعادل 7.9 مليون دولار) لتمويل مشاريع تنموية يتم الاتفاق عليها لاحقاً.

– الاتفاقية الثانية، اتفاقية خاصة بتسليم تجهيزات الإطفاء والإسعاف اللازمة لمحطة الدفاع المدني في مشروع تطوير منطقة العبدلي بمبلغ 18.0 مليون يوان صيني (أي ما يعادل 2.8 مليون دولار) (تشرين ثاني 2011).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2011 بنسبة 3.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 407.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 14.5٪ لتبلغ 5,144.5 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر تشرين ثاني من عام 2011 بنسبة 20.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 1,103.5 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 17.6٪ لتبلغ 11,807.2 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين ثاني من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 33.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 695.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 20.2٪ ليبلغ 6,662.8 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفضت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر كانون أول من عام 2011 بنسبة 15.6٪ في حين ارتفعت مدفوعاته بنسبة 7.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 128.9 مليون دينار و 62.8 مليون دينار، على التوالي. أما خلال عام 2011، فقد انخفضت مقبوضات ومدفوعات بند السفر بنسبة 16.4٪ و 1.8٪ مقارنة مع عام 2010 لتبلغ 2,026.3 مليون دينار و 997.8 مليون دينار، على التوالي.
- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر كانون أول من عام 2011 بنسبة 1.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 218.7 مليون دينار. أما خلال عام 2011 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة بلغت 5.2٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليبلغ 2,451.5 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 عجزاً مقداره 1,323.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 666.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 802.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة بحوالي 975.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية الربع الثالث من عام 2011 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,084.0 مليون دينار ليصل إلى 13,545.4 مليون دينار مقارنة مع نهاية شهر كانون أول من عام 2010.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 553.3 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 1,769.9 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 2,323.2 مليون دينار ليبلغ 16,148.7 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى للأعوام 2010، 2011

بالمليون دينار

	كانون الثاني – تشرين ثاني			
	2010	معدل النمو (٪)	2011	معدل النمو (٪)
	القيمة	2010/2009	القيمة	2011/2010
التجارة الخارجية	13,825.5	11.6	16,148.7	16.8
الصادرات الكلية	4,492.7	9.4	5,144.5	14.5
الصادرات الوطنية	3,788.2	17.0	4,341.5	14.6
المعاد تصديره	704.5	-18.8	803.0	14.0
المستوردات	10,037.3	9.7	11,807.2	17.6
الميزان التجاري	-5,544.6	10.0	-6,662.8	20.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الأحد عشر شهراً الأولى للأعوام 2010، 2011

بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	599.8	660.6	10.1
العراق	581.1	660.4	13.6
الهند	515.6	559.5	8.5
السعودية	398.2	401.6	0.9
لبنان	123.8	194.3	56.9
سوريا	152.8	164.6	7.7
الإمارات	166.5	150.0	-9.9
المستوردات			
السعودية	1,924.4	2,673.6	38.9
الصين	1,077.5	1,193.4	10.8
الولايات المتحدة الأمريكية	566.6	701.6	23.8
إيطاليا	354.9	623.4	75.7
المانيا	679.0	497.2	-26.8
مصر	450.4	497.1	10.4
الإمارات	267.3	484.4	81.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 14.5٪ لتصل إلى 5,144.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 9.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 553.3 مليون دينار أو ما نسبته 14.6٪ لتصل إلى 4,341.5 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 98.5 مليون دينار أو ما نسبته 14.0٪ لتصل إلى 803.0 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 155.9 مليون دينار أو ما نسبته 64.3٪ لتصل إلى 398.5 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 4.1٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 32.8٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 23.7٪. وتعتبر الهند واندونيسيا وبلغاريا الأسواق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 79.4٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسـفات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خـلال الأحـد عشـر شـهراً الأولى من عامي 2010 و 2011، بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,788.2**	**4,341.5**	**14.6**
الملابس	**572.9**	**639.2**	**11.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	533.5	593.6	11.3
البوتاس	**403.3**	**531.4**	**31.8**
الهند	175.2	134.4	-23.3
الصين	68.5	112.8	64.7
ماليزيا	38.1	74.9	96.6
الفوسفات	**242.6**	**398.5**	**64.3**
الهند	161.0	250.0	55.3
أندونيسيا	38.1	42.5	11.5
بلغاريا	0	24.0	-
الخضروات	**293.3**	**324.8**	**10.7**
العراق	64.8	83.0	28.1
سوريا	61.8	72.8	17.8
الأمارات	54.2	49.5	-8.7
منتجات دوائية وصيدلية	**353.6**	**307.6**	**-13.0**
السعودية	102.4	78.8	-23.0
الجزائر	53.4	39.1	-26.8
السودان	35.3	33.1	-6.2
العراق	22.3	23.8	6.7
الأسمدة	**280.1**	**259.5**	**-7.4**
الهند	162.0	151.3	-6.6
أثيوبيا	39.6	70.3	77.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

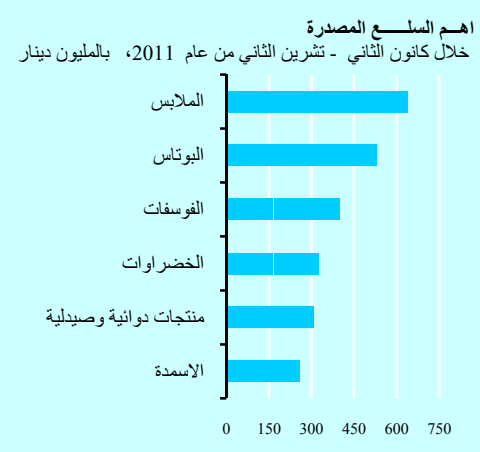

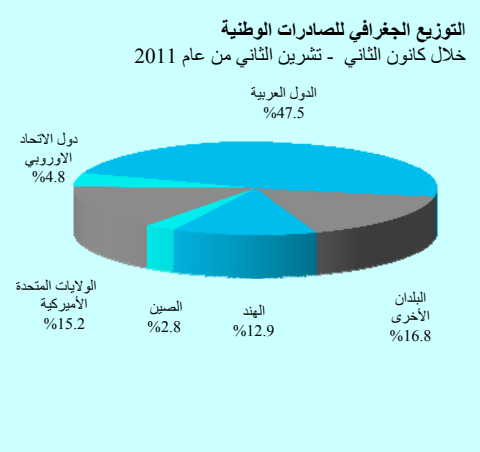

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 128.1 مليون دينار أو ما نسبته 31.8٪ لتصل إلى 531.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 33.9٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 60.6٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من **الخضروات** بمقدار 31.5 مليون دينار أو ما نسبته 10.7٪ لتصل إلى 324.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 20.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. حيث استحوذت أسواق كل من العراق وسوريا والإمارات على ما نسبته 63.2٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 20.6 مليون دينار أو ما نسبته 7.4٪ لتصل إلى 259.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 28.5٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى الهند وأثيوبيا ما نسبته 85.4٪ من إجمالي صادرات الأردن من الأسمدة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 على ما نسبته 56.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية ولبنان وسوريا والإمارات على ما نسبته 64.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 مقابل 67.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق ارتفاعاً مقداره 1,769.9 مليون دينار أو ما نسبته 17.6٪ لتبلغ 11,807.2 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 9.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 759.6 مليون دينار، أو ما نسبته 124.0٪ لتصل إلى 1,372.1 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 144.9٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في الأسواق العالمية وانقطاع الغاز المصري. وتعتبر أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

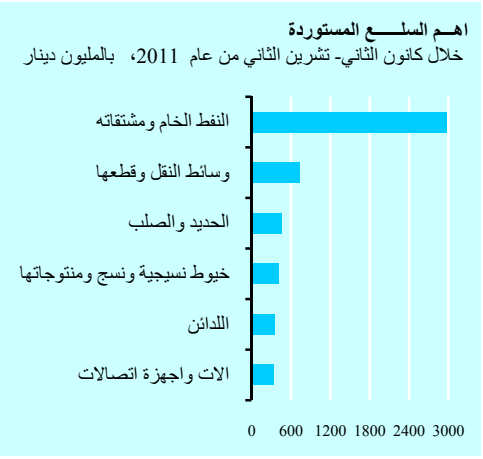

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 383.4 مليون دينار أو ما نسبته 31.4٪ لتصل إلى 1,604.1 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 17.7٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 43.6٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 8.5٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 53.7 مليون دينار أو ما نسبته 13.0٪ لتصل إلى 467.1 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 2.0٪ للفترة المماثلة من العام السابق. وقد استحوذت أسواق كل من تركيا وأوكرانيا والصين على ما نسبته 51.3٪ من مستوردات المملكة من هذه المادة.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 125.2 مليون دينار أو ما نسبته 14.6٪ لتصل إلى 734.0 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 15.5٪ لنفس الفترة من العام السابق. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا واليابان ما نسبته 67.4٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى لعامي 2010 و 2011 بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**10,037.3**	**11,807.2**	**17.6**
النفط الخام	**1,220.7**	**1,604.1**	**31.4**
السعودية	1,077.8	1,513.0	40.4
مشتقات نفطية	**612.5**	**1,372.1**	**124.0**
السعودية	200.3	310.4	55.0
إيطاليا	56.4	267.4	374.1
الامارات	83.9	257.4	206.8
وسائط النقل وقطعها	**859.2**	**734.0**	**-14.6**
كوريا الجنوبية	224.1	249.4	11.3
ألمانيا	168.9	142.0	-15.9
اليابان	192.2	103.5	-46.1
الحديد والصلب	**413.4**	**467.1**	**13.0**
تركيا	95.4	98.6	3.4
أوكرانيا	102.5	92.6	-9.7
الصين	33.6	48.3	43.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**358.1**	**414.2**	**15.7**
الصين	175.9	180.6	2.7
تايوان	59.4	90.1	51.7
تركيا	17.4	29.3	68.4
اللدائن	**287.4**	**349.3**	**21.5**
السعودية	130.7	158.0	20.9
الكويت	24.2	17.4	-28.1
تايوان	9.9	15.8	59.6
آلات وأجهزة للاتصالات	**282.3**	**335.1**	**18.7**
الصين	145.0	152.1	4.9
كوريا الجنوبية	34.4	34.2	-0.6
الهند	30.7	28.2	-8.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

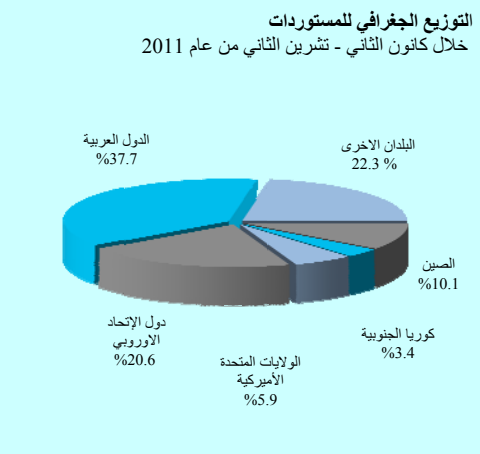

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 44.7٪ من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 مقابل 40.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وألمانيا ومصر والإمارات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 على ما نسبته 56.5٪ من إجمالي المستوردات مقابل 53.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 98.5 مليون دينار أو ما نسبته 14.0٪ لتبلغ 803.0 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 1,118.1 مليون دينار أو ما نسبته 20.2٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 ليصل إلى 6,662.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2011 بنسبة بلغت 5.2٪ مقارنة مع العام السابق ليبلغ 2,451.5 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2011 انخفاضاً مقداره 397.0 مليون دينار (16.4٪) لتصل إلى 2,026.3 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن عدد زوار المملكة (السياح) قد انخفض بنسبة 18.6٪ خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2011 انخفاضاً نسبته 1.8٪ لتصل إلى 997.8 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 إلى ما يلي:-

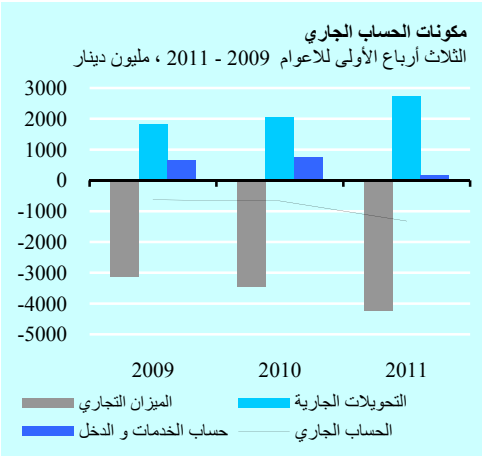

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,323.3 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 666.6 مليون دينار تم تسجيله خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 778.7 مليون دينار (22.5٪) ليصل إلى 4,238.1 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 3,459.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 120.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة مع وفر بلغ 545.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010، ويعود هذا التراجع بشكل رئيس إلى انخفاض الوفر في صافي بند السفر بمقدار 312.7 مليون دينار وارتفاع الوفر في صافي بند الخدمات الحكومية بمقدار 24.5 مليون دينار من جهة، وارتفاع العجز المسجل في صافي بند النقل بمقدار 109.5 مليون دينار من جهة أخرى.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 159.2 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 ليصل إلى 42.5 مليون دينار، وذلك نتيجة زيادة العجز لصافي دخل الاستثمار بمقدار 139.6 مليون دينار وتراجع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 19.6 مليون دينار.
- ارتفاع وفر صافي التحويلات الجارية بمقدار 706.4 مليون دينار ليصل إلى 2,751.7 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 655.0 مليون دينار لتسجل 1,239.7 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 51.4 مليون دينار ليصل إلى 1,512.0 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 قد سجّلت انخفاضاً مقداره 60.4 مليون دينار (3.6٪)، كما انخفضت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 31.7 مليون دينار (13.3٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 صافي تدفق للداخل مقداره 1,342.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 415.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لصافي تدفق للداخل مقداره 831.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة بحوالي 972.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010، بينما سجل الاستثمار المباشر في الخارج ارتفاعاً بنحو 28.7 مليون دينار مقابل انخفاض مقداره 2.8 مليون خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 157.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 69.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 21.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 255.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 677.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 235.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2011 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,545.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 12,461.4 مليون دينار في نهاية شهر كانون أول من عام 2010. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر كانون أول من عام 2010 بمقدار 1,279.5 مليون دينار ليصل إلى 30,792.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 831.1 مليون دينار ليبلغ 16,379.1 مليون دينار.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 488.5 مليون دينار لتبلغ 6,775.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 79.9 مليون دينار ليبلغ 2,842.8 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى ارتفاع استثمارات الحافظة لغير المقيمين لدى القطاعات الأخرى بمقدار 79.6 مليون دينار وانخفاض السندات الحكومية بمقدار 42.7 مليون دينار.
- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 34.6 مليون دينار ليبلغ 4,109.4 مليون دينار.

ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الثالث من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر كانون أول من عام 2010 بمقدار 195.5 مليون دينار ليصل إلى 17,247.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 498.7 مليون دينار وارتفاع الاصول الأخرى للبنك المركزي بمقدار 126.5 مليون دينار وارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بقيمة 172.8 مليون دينار وانخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 570.0 مليون دينار، وانخفاض الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة للجهات غير المقيمة بمقدار 50.3 مليون دينار.